التعليم في دول الخليج

حسن مدن

بدايةً، يتعيّن القول إنّه بالمقارنة بين حال التعليم الراهنة في دول الخليج العربي، وما كانتْ عليه قبل عقود، ثمّة إنجازات كبيرة تحقّقت، بينها انخفاض نسبة الأمّيّة إلى أضيق نطاق، بفضل شبكة المدارس الواسعة التي غطّت مناطق هذه الدول كافة، سواء كانت للذكور أم للإناث، وفي بلدان المنطقة عدد كبير من الجامعات المشهود لها بالكفاءة والجودة، ما أدّى، بالنتيجة، إلى زيادة أعداد خريجي الجامعات من الجنسين في مختلف التخصّصات.

إشادتنا بما تَحقّق للتعليم من نجاحاتٍ، تنطبق عليها إشادتنا بالنجاحاتِ الأخرى التي تحقّقت في بلداننا، سواء على صعيد البنية التحتيّة المتطوّرة، وحجم الخدمات الاجتماعية المختلفة المقدّمة لأبناء المنطقة والمُقيمين فيها، فهذه الإشادة يجب ألّا تصرفنا عن رؤيةِ السلبيّات القائمة في غير مجال، بما فيها مجال التعليم.

تحدّثنا في مقالٍ سابق عن الحال البائسة لتدريس مادة الفلسفة في مقرّراتنا الدراسية، بسببِ تسيّد رؤية قائمة على تلبيةٍ ما يُوصف «حاجات السوق والمنافسة»، ورؤية مثل هذه حين تكون هدفاً وحيداً للتعليم تصبح وسيلة لتخريج أجيال جديدة من عبدة الآلة، وليس أجيال من الراشدين، ذوي التكوين الثقافي العالي، الجامع بين العلم والثقافة والفكر، وهذا ما يذهب إليه تريوي أجنبي مرموق هو، إيفي ريول، الذي يرى أنّ ما يجب أن يُدرَّس هو ذاك الذي يُحقّق غايتين: التحرير والتوحيد، وإذا رجعنا أنّ المقصود بالغاية الأولى تحرير الذهن من كوابح التفكير، فإنّ غاية التوحيد هي أن تحقّق للدارس اندماجاً في مجتمع يجب أن يتسع لجميع أبنائه.

وإذا كان على التعليم أن يوحّد، فإنّ عليه أن يحرّر. ثمّة رابطة بين دراسة الأدب والفلسفة والتقنيّة وبين الرياضة البدنيّة والتربيّة الفنيّة ودراسة الموسيقى. الأولى تحرّر الأذهان، والثانية تُحرّرنا من تصلبنا ومن تشنّج أعصابنا وعرونتنا. «المسرة توجد بين الصرامة والمرونة» هكذا يُوجز صاحبنا الأمر، ربّما ليرشدنا إلى أنّ التعليم منظومة متعدّدة الأوجه، لكنّها مترابطة.

وكون إيفي ريول تحدّث عن تدريس الموسيقى جنباً إلى جنب مع المواد العلميّة والتقنيّة، علينا ملاحظة أنّ هذه المادة أصبحت في حكم الممنوعة أو على الأقل المُهمّشة في المدارس في الكثير من بلداننا، لأنّ القائمين على هذه المدارس، لا بل وعلى منظومة التعليم إلى حدٍ بعيد، لا يرون فقط أنّها مادة غير مهمة، وإنّما هي جالبة لفساد الخلق وسوء التربية.

حين نتحدّث عن ضرورة النهوض بالمنظومة التعليميّة لا نعني أنّ على المدارس أن تُدرّس الموسيقى، على وجوب ذلك. الموضوع أهمّ وأوسع من ذلك، وهو يتوقف، كما أشرنا، إلى ضرورةِ وضع رؤية مستقرّة وثابتة للنهوض بهذا التعليم، وفق الأساس الذي أشرنا إليه، لا تتغيّر بتغيير الوزير المُكلّف، كما يحدث في بلداننا عادة، ولا يقلّ أهمية عن ذلك أن يعهد بملف التعليم لفريق تربوي وإداري مقتنع بهذه الرؤية، وساعٍ لتطبيقها بإخلاص.

ليست الرؤية المُحافظة المُتسيّدة على المنظومة التعليميّة وحدها ما أضرّت وتضرّ بالتعليم ومخرجاته، وإنّما أيضاً الرؤية المأخوذة بالبدعة الجديدة، حول عدم أهمية تدريس الأدب أو التاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع وما إليها من مواد. بعضُ مدارس التربيّة الحاليّة وهي تهاجم فكرة الحفظ التي درجت عليها المدرسة التقليديّة بديلاً لتعويد التلميذ على الاستيعاب والتفكير، تكاد تخلط بين الحفظ والذاكرة، فتكون كمن يقطع الأصابع بحجّة تقليم الأظافر حسب التعبير الجميل للشاعر الداغستاني رسول حمزاتوف، ولن نجد أبلغ مما قاله التربوي الذي استشهدنا به أعلاه، الذي لا يجد مدعاة للخجل في أن نعرف عن ظهر قلب التواريخ المهمّة التي تشكّل معالم التاريخ، وأن نستعيد الأشعار الجميلة والأمثال والحكم، بل وحتى النصوص الفلسفية، «لأنّ مجتمعاً بغير ذاكرة، مجتمع لا هويّة له».

روستو والتحديث السياسي في الأردن

محمد أبو رمان

يعدّ دنكوارت روستو أحد أبرز الدارسين الذين انشغلوا بمسألة التحوّل الديمقراطي ونظرياته. وقد أحسن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في ترجمة مقالته المفتاحية والمرجعية «حالات الانتقال الديمقراطي.. نحو نموذج ديناميكي، 1970» في كتاب يتضمن أهم المقالات والدراسات التي قدمت مقارباتٍ في مجال التحوّل أو الانتقال أو التحديث الديمقراطي «مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023).

يناقش روستو في مقالته أصحاب مدرسة التحديث السياسي، بخاصة سيمور ليبست، الذين وضعوا متطلبات اقتصادية - اجتماعية لأي عملية تحوّل ديمقراطي، ووضع آخرون متطلبات نفسية - ثقافية، تتعلق بالقيم والأفكار ومدى انتشارها بين الجمهور. وهكذا، بينما يرى روستو أنّ هنالك شرطاً واحداً يمثل خلفية ضرورية Back Ground Condition لأي عملية انتقال ديمقراطية، ويتمثل بالهوية أو الوحدة الوطنية، ويوضّح أكثر ذلك «.. إنها تعني، ببساطة، أنّ الغالبية العظمى من المواطنين في ديمقراطية قيد التشكل يجب ألا تكون لديهم أي شكوك أو تحفّظات على الجماعة السياسية التي ينتمون إليها...الديمقراطية نظام للحكم عبر أغلبية مؤقتة، ومن أجل تغيير السياسات والحكام بحرية، يجب أن تدوم الحدود، وتكون تركيبة جماعة المواطنين مستقرّة، وقد صاغ إيفور جينينغز ذلك بعبارة مقتضبة: لا يمكن أن يقرر الشعب، حتى يقرّر أحدٌ من هو الشعب». يستدرك روستو بأنّه ليس المقصود هنا أن لا شأن للوحدة الوطنية المقصودة بشيء، غامض مثل الدم والتراب، أو التعهّد اليومي بالولاء، أو الهوية الشخصية بالمعنى الذي يقصده المحلل النفسي أو هدف سياسي كبير يتّبعه المواطنون إجمالاً. ويرى أنّه يجب أن ينظر بحذر إلى أي إجماع لفظي من الوحدة الوطنية، «فمعظم الخطابات القومية البليغة انبثقت من شفاه الناس الذين انتابهم إحساس أضعف بالأمن في شعورهم بالهوية الوطنية/القومية...».

إذاً، أحد التحديات الرئيسية أمام التحديث السياسي في الأردن مفهوم الوحدة الوطنية - الجماعة الوطنية، علاقة الدولة بالمجتمع والأفراد، بخاصة مع المشروع الراهن لانتقال السياسي المرتبط بمخرجات لجنة تحديث المنظومة السياسية وقوانينها، وقد جرى تحصين قوانين الأحزاب والانتخاب بعد اشتراط ثلثي مجلس النواب لتغييرها، وإذا تجاوزنا انتخابات الشهر المقبل (سبتمبر/ أيلول)، فوفقاً لقانون الانتخاب فإنّ الانتخابات التالية لها (2028) من المفترض أن تكون نسبة القائمة الوطنية الحزبية 50%، وهي النسبة التي ستُؤخذ من حصّة المحافظات، ثم ستكون نسبة القائمة الوطنية الحزبية 60% في العام 2032، ما يعني أنّ النسبة الكبرى ستؤخذ من المحافظات التي ينبت علاقتها مع الدولة على صيغة عُرفية ومن تبادل المنافع والمواقف والتوقّعات، ما يعني أنّ قانون الانتخاب الجديد والمعادلة المستقبلية تقتضي تغييراً بنيوياً في نمط العلاقة والتوقعات، وهو ما يدفع إلى بسرعة نحو واجهة العمل السياسي الشرعي، قاعدة انتخابية واسعة تكفل تقليدياً قاعدة للاستقرار والسلم المجتمعي المعادلة الجديدة؟ وهكذا الحال بالنسبة لمؤسّسات رسمية عديدة ترى أن مهمتها الرئيسية التأكّد من الاستقرار والأمن الداخليّ! في الخلاصة، ليست مثل هذه الخطوات بسيطة في الحالة الأردنية، إنما تقتضي أن تكون هنالك بالفعل «هندسة سياسية»، لا على صعيد نجاح فلان أو علّان، أو هذا الحزب أو ذاك، بل تقرير الصيغة والمعادلة المناسبة لعلاقة الدولة بالمجتمع وبالفرد في المستقبل؟ هل فعلاً ما تضمنته وأقرّته «قوانين التحديث السياسي» عليه إجماع في أوساط القرار ومؤسسات الدولة أم لا؟

من مشاهد التعليم في مصر

احمد طه

في سابقة تاريخيّة تُعدّ الأولى من نوعها في تاريخ امتحانات الثانويّة العامّة في مصر، وبعد مرور أسبوع على إعلان نتيجة الثانويّة العامّة بصورة رسميّة واعتمادها من الوزير، قرّرت وزارة التربيّة والتعليم إضافة درجتيْن إلى نتيجة بعض طلّاب الشُّعبة العلميّة في امتحان مادة الفيزياء الذي خاضه الطلّاب في 29 يونيو/ حزيران الماضي، بعد احتساب الإجابة (ب) صحيحة للسؤال رقم 34 بالامتحان. واوضحت الوزارة أنّه من منطلق حرصها على مصلحة الطلّاب وحصولهم على حقوقهم، اتّخذت الوزارة عدة إجراءات في ما يتعلّق بتصحيح امتحان مادّة الفيزياء، وتجري الوزارة تعديلاً على نتيجة ودرجات طلّاب الثانويّة العامّة شُعبة علمي بعد إضافة درجتيْن في امتحان الفيزيّاء للثانويّة العامّة 2024. وقرّر الوزير إحالة اللجنة المسؤولة عن مراجعة الامتحان ونموذج الإجابة بعد سحبه من بنوك الأسئلة بالكامل إلى التحقيق بصفة عاجلة، نظراً إلى عدم تحرّي الدقّة في نموذج الإجابة. القرار «التاريخي» الفريد من نوعه، الذي جاء بعد أسابيع من اختيار وزير التعليم الجديد الذي أثار تعيينه جدلاً واسعاً في الإعلام المصري، أحدث موجة كبيرة من التعديلات في قائمة أوائل الثانويّة العامّة شُعبة العلمي، وقلبها رأساً على عقب، فقد صعد صاحب المركز الخامس في شُعبة الرياضيات إلى المركز الأوّل في النتيجة المعدّلة، وفي شُعبة العلوم صعدت صاحبة المركز الثاني إلى الأوّل، كما صعدت صاحبة المركز السابع إلى الخامس، بينما هبطت صاحبة المركز الثالث إلى العاشر دفعة واحدة. وفي المقابل، أطاح القرار آخرين خارج قائمة الأوائل الأولى بعد تعديل النتيجة (!).

لم يكن هذا المشهد الملهاوي - المأساوي الوحيد الذي شهد المشهد التعليمي المصري، وإنّما سبقته مشاهد أخرى في أثناء امتحانات الثانويّة العامة وبعد إعلان نتيجتها، فقد فرض انتشار ظاهرة الغشّ في الامتحانات عبر «السماعات» نفسه على القضايّين الإعلامي والافتراضي بمصر، بعدما أمست «السماعات» من «لوازم» دخول الامتحان عند كثيرين، واستشرى الأمر، فصار أشبه بـ«ثقافة مجتمعيّة» ذات بُعد اقتصادي كبير، حيث ارتفع سعر السمّاعة الواحدة مع اقتراب موسم الامتحانات إلى آلاف الجنيهات. وبعد إعلان النتيجة، وللعام الثالث على التوالي، تكفّلت مواقع التواصل الاجتماعي بفضح لجان في مدارس بعينها، تطابقت نتائج طلّابها بصورة مثيرة للدهشة، وكأنّ جميع طلّاب تلك المدارس من الجادّين المجتهدين النابهين، إلى درجة أنهم حقّقوا النتيجة نفسها من دون أدنى تفاوت بينهم (!) لا يمكن فصل تلك المشاهد عمّا حملته نتائج الفرقة الأولى في كليّتي الطبّ في جامعتي أسيوط وسوهاج في العامَيْن الماضيَيْن، فكان المشهد فيهما لافتاً يستحقّ النظر، حيث بلغت نسبة الرسوب في العام الماضي في طبّ أسيوط 60% لأوّل مرّة في تاريخها، بينما بلغت نسبة الرسوب في طبّ سوهاج في العام قبل الماضي 61%. أمّا العام الماضي فقد واصلت نسبة الرسوب صعودها في طبّ سوهاج فحقّقت رقماً قياسيّاً، حيث بلغت 75% دفعة واحدة، ما يثير علامات استفهام في أثناء امتحانات الثانويّة العامة وبعد إعلان نتيجتها، فقد فرض انتشار ظاهرة الغشّ في الامتحانات مسألة هوية وضمير بالنسبة إلى معارضيها، ما يوضّح حدود النقد الممكن للسياسات الإسرائيلية. وحيث إن كل صوت ناقد لهذه السياسات، ولو كان صاحبه يهودياً، أصبح اليوم مكتوماً في ألمانيا، حيث يُشتبه في أنه معادٍ للسامية، وتسهُل إدانته، إن لم يكن قضائياً فعلى الأقل إعلامياً. وبالتالي، يمنع هذا الخلط المتعمّد أي نوع من النقاش البناء والعقلاني. الحقبة التاريخية التي تلت تحرير ألمانيا من النازية وانقسامها إلى دولتين، غريبة تدور في فلك حلف شمال الأطلسي وشرقية تدور في فلك حلف وارسو، عرفت مواقف متناقضة من كلتا الدولتين. فألمانيا الغربية تبنّت موقفاً داعماً لإسرائيل، متأثرة بمسؤولية تاريخية عن المحرقة. أما الشرقية، والتزاماً بالخط السوفييتي، فقد امتازت تصريحاتها ونشاطاتها بالمعادية للإمبريالية». بالوقوف خطابيّاً واستخباراتيّاً وسياسياً إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد انعكس هذا الموقف على أحزاب اليسار في القسم الغربي، وتعزّز بعد حرب الأيام الستة سنة 1967، حيث وضح موقف اليسار الألماني الغربي إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني عن قناعة أخلاقية، وليس عن موقف إيديولوجي. وبعد توحيد الألمانيتين، تطرّف الشرقيون نحو مزيد من العنصرية تجاه الفلسطينيين، ردّة فعل على خطاب سابق تبريريٍّ اقتصاديّاً بحجّة التضامن مع الشعوب الفقيرة. كذلك برز عداؤهم للقضية الفلسطينية ردّة فعل أيضاً على استغلال المنظومة السابقة للقضية. في ندوة دُعيتْ إليها، عقدتها منظمة مدنية ألمانية تحت عنوان Never again (لن يتكرّر الأمر مرّة أخرى أبداً)، هدف المنظمون إلى التركيز على ماض مُخجل، تبريراً لحاضر متخاذل مرتبط حصراً بمسألة الهولوكوست. وعندما شعرتْ بأن الأمر الحصر الانتهاك الإنساني بمجموعة دينية دون سواها، اختتمت اللقاء بالقول: إن الطرف الآخر من المتوسّط، هناك يومياً Again لا تعتيم على ما يبدو، استبداداً في سورية، واستعماراً في فلسطين، هذا عدا ما جرى ويجري في أماكن عديدة من العالم تدفعكم عقدة الذنب إلى حجب النظر إليه.

(كاتب سوري في باريس)

ما جرى في امتحانات الثانويّة العامّة في السنوات الأخيرة وجّه ضربة كبيرة لنزاهة السباق وأفرغه من مضمونه

التعليم في مصر. الغشّ في الامتحانات كان يحدث في العقود الماضية، لكن في الخفاء وعلى استحياء، بصورة محدودة في الأطراف وعلى الهامش، قبل عصر «السماعات»، ولم يصل إلى حدّ الظاهرة، فهناك لجان في مناطق بعينها تضمّ مدارس معروفة بالاسم، لها تاريخ عريق في الغشّ المُمنهَج في امتحانات الثانويّة العامّة، إلى درجة أن نافذين كانوا يُلحقون أبناءهم بتلك المدارس خصّيصاً في الثانويّة العامّة، لكن المُتغيّر الجديد وصول الأمر إلى مرحلة الظاهرة المُستفحلة، حيث صار الغشّ يُمارس بصورة فجّة علنيّة، من دون حياء أو خجل، في مقابل الدور الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة بفضح مدارس «الغشّاشين»، ما دفع الوزارة إلى الالتفات إلى تلك اللجان والتعامل معها.

هنا يتعيّن الحديث عن العلاقة بين التعليم والجزاك الاجتماعي الذي يمكن تعريفه بأنه انتقال الفرد من طبقة أو مستوى اجتماعي إلى طبقة أخرى أو مستوى اجتماعي واقتصادي آخر، عبر تغيّر بطرأ على وظيفته ومستوى دخله، يُمكّنه من ارتقاء درجات السلّم الاجتماعي بإجراءٍ مكانة اجتماعيّة، ويكون الحراك الاجتماعي صحيحاً إذا كانت آلياته تقوم على الموهبة والكفاءة والاجتهاد وتكافؤ الفُرص، وقد يكون غير ذلك، إذا كانت آليّاته تقوم على معايير الولاء والشبليّة والمحسوبيّة.

وقد مثّل التعليم الرافعة الأساسيّة للحراك الاجتماعي في مصر في النصف الأوّل من القرن العشرين، حيث لعب التعليم دوراً كبيراً في القضاء على التفاوت الطبقي، وتجسير الفجوات الاجتماعيّة، وفتح الأبواب واسعة أمام النابهين من أبناء الطبقتيْن الوسطى والدنيا لارتقاء درجات السلّم الاجتماعي، حتى تغيّر الحال منذ السبعينيّات، فبدأ دور التعليم يتراجع مع ظهور آليّات أخرى، والنقطة اللافتة هنا أن امتحان الثانويّة العامّة كان في العقود الماضية سباقاً نزيهاً شريفاً (وظلّ هذا الحال قائماً رغم انتشار ظاهرة الدروس الخصوصيّة) يحمل الحدّ الأدنى من العدالة وتكافؤ الفرص أمام الطلّاب، ويمنح المتفوّقين منهم قدراً من التكريم، ويفتح أمامهم أبواب الصعود الاجتماعي. بيْد أن ما جرى في امتحانات الثانويّة العامّة في السنوات الأخيرة وجّه ضربة كبيرة لنزاهة السباق وأفرغه من مضمونه، والآثار الوخيمة لتلك المشاهد المؤسفة تتجاوز نقطة انهيار المنظومة التعليميّة أو تغيير الخريطة الطبقيّة والتركيبة الاجتماعيّة، بصعود وتصدّر من لا يستحقّ وهبوط وتأخّر من يستحقّ إلى نقطة أخطر، وهي انهيار المنظومة القيميّة والأخلاقيّة مع انتشار منطق «الاستسهال والاستحلال»، فصارت ممارسة الغشّ أمراً عاديّاً لا غبار عليه لا يُشين صاحبه، فهناك جيل تلقّى ضربة قاصمة لمنظومته الأخلاقيّة كسرتها كسراً وحطّمتها تحطيماً، وهناك أيضاً جيل من المتميّزين يشعر بمرارة كبيرة بعدما رأى بعينيْه من يسرق فرصته في الحياة، ويسطو على مستقبله، وهو أمر من الخطورة بمكان، فكسر المنظومة القيميّة في هذه السنّ الصغيرة يُحدث شرخاً في التكوين وخللاً في الشخصيّة، سيلازم صاحبه فترة طويلة قد تمتدّ إلى نهاية العُمر، وقد يدفعه دفعاً إمّا إلى الانحراف أو إلى التطرّف.

(كاتب مصري)

«لن يتكرّر أبداً»

سلام الكواكبي

قليلة الدراسات التي تراقب تزايد عدد اليهود الإسرائيليين المهاجرين عكسيّاً إلى أوروبا، وخصوصاً إلى ألمانيا التي سبق أن كانت أرض استقبال لليهود الهاربين من الاتحاد السوفييتي بين الثورة البلشفية سنة 2017 والصعود السياسي والعسكري للحركة النازية سنة 1933. وقد مثّلت العاصمة برلين في هذه المرحلة مسرحاً مزدهراً لنهضة ثقافية يهودية يستعيد فيها اليهود الهاربون من إسرائيل، وبأتي هروبهم هذا لأسباب متعدّدة، أهمها ارتفاع مستويات التطرّف الديني والسياسي، إضافةً إلى شعور متزايد لدى اليهود العلمانيين بأنهم مشاركون في عملية إعادة إنتاج الهولوكوست الذي عاشه أجدادهم بحقّ شعوب أخرى سواهم.

وظهرت عديدٌ من الكتابات الجادّة لأفراد مثقفين من هذه الفئة المهاجرة الجديدة، تستعرض بنقد شديد الموقف الألماني من إسرائيل، خصوصاً في الأشهر الأخيرة التي تميّزت بمواقف رسمية للدولة الألمانية في الوقوف إلى جانب السياسة العدوانية لبنيامين نتنياهو ضد الشعب الفلسطيني، بحيث أصبحت العلاقة مع إسرائيل واليهود جزءًا من الهوية السياسية للدولة الألمانية.

ولدى حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD)، اليميني المتطرّف الصاعد والمتقدّم بسرعة نحو واجهة العمل السياسي الشرعي، قاعدة انتخابية تنتشر فيها معاداة السامية، لكونه الوريث الشرعي للتوجّهات النازية. ولكن أعضاء هذا الحزب، وخصوصاً قياداته، يعبّرون، في التصريحات والممارسات السياسية، عن تأييدهم القوي السياسات الإسرائيلية. وهم في ذلك، يُعبّرون، بطريقة ملتوية، عن عدائهم للعرب والمسلمين، متهمين إياهم، وخصوصاً السوريين الواصلين منذ 2015، بمعاداة السامية. إذاً، يسود في ألمانيا، كما في غيرها من الدول الغربية، ولكن بنسب متفاوتة، خلطٌ متعمّدٌ بين معاداة الصهيونية والسياسات الإسرائيلية من جهة، ومعاداة السامية من جهة أخرى. ويظهر في الخطاب الرسمي التنديدي بكل توجّه نقدي للسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتجسّد هذا الخلط أكثر ما يتجسّد في مسألة معالجة نشاطات الفرع الألماني لحركة مقاطعة وسحب الاستثمارات وتنفيذ العقوبات على إسرائيل (BDS)، التي أصبحت مسألة تأييدٍ أو معارضتها مسألة هوية وضمير بالنسبة إلى معارضيها، ما يوضّح حدود النقد الممكن للسياسات الإسرائيلية. وحيث إن كل صوت ناقد لهذه السياسات، ولو كان صاحبه يهودياً، أصبح اليوم مكتوماً في ألمانيا، حيث يُشتبه في أنه معادٍ للسامية، وتسهُل إدانته، إن لم يكن قضائياً فعلى الأقل إعلامياً. وبالتالي، يمنع هذا الخلط المتعمّد أي نوع من النقاش البناء والعقلاني. الحقبة التاريخية التي تلت تحرير ألمانيا من النازية وانقسامها إلى دولتين، غربية تدور في فلك حلف شمال الأطلسي وشرقية تدور في فلك حلف وارسو، عرفت مواقف متناقضة من حقوق الشعب الفلسطيني. فألمانيا الغربية تبنّت موقفاً داعماً لإسرائيل، متأثرة بمسؤولية تاريخية عن المحرقة. أما الشرقية، والتزاماً بالخط السوفييتي، فقد امتازت تصريحاتها ونشاطاتها بالمعادية للإمبريالية». بالوقوف خطابيّاً واستخباراتيّاً وسياسياً إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد انعكس هذا الموقف على أحزاب اليسار في القسم الغربي، وتعزّز بعد حرب الأيام الستة سنة 1967، حيث وضح موقف اليسار الألماني الغربي إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني عن قناعة أخلاقية، وليس عن موقف إيديولوجي. وبعد توحيد الألمانيتين، تطرّف الشرقيون نحو مزيد من العنصرية تجاه الفلسطينيين، ردّة فعل على خطاب سابق تبريريٍّ اقتصاديّاً بحجّة التضامن مع الشعوب الفقيرة. كذلك برز عداؤهم للقضية الفلسطينية ردّة فعل أيضاً على استغلال المنظومة السابقة للقضية. في ندوة دُعيتْ إليها، عقدتها منظمة مدنية ألمانية تحت عنوان Never again (لن يتكرّر الأمر مرّة أخرى أبداً)، هدف المنظمون إلى التركيز على ماض مُخجل، تبريراً لحاضر متخاذل مرتبط حصراً بمسألة الهولوكوست. وعندما شعرتْ بأن الأمر انحصر الانتهاك الإنساني بمجموعة دينية دون سواها، اختتمت اللقاء بالقول: إن الطرف الآخر من المتوسّط، هناك يومياً Again لا تعتيم على ما يبدو، استبداداً في سورية، واستعماراً في فلسطين، هذا عدا ما جرى ويجري في أماكن عديدة من العالم تدفعكم عقدة الذنب إلى حجب النظر إليه.

(كاتب سوري في باريس)

كل صوت ناقد للسياسات الإسرائيلية، ولو يهودياً، أصبح اليوم مكتوماً في ألمانيا

السوري والهزّات الارتدادية وسؤال الغد

سوسن جميل حسن

لم تكن الحياة بهدأ القلق والاغتراب والإحباط كما هي عليه اليوم في سورية، وفي عموم المنطقة، فمهما كانت تجوّز على الفرد، فإنه كان يعيش على شعور مضمر يضمن له الإحساس بحدٍّ من الأمان والملاذ، شعور بأنه يعيش في «وطن»، في دولة، في مجتمع يمكن أن يتكافل ويسند بعضُه بعضاً في أوقات الشدة، وما أكثرها.

يعيش السوري اليوم تحت التهديد، حتى بات يخشى النوم وإغماض عينيه، وكان استقبال الموت صباحياً قد ينجيه، ولن ينجيه. زلزال كبير بدأ في مارس/ آذار 2011، كانت كل أسباب وقوعه متوافرة، فما كان يحصل مع الشعب منذ عقود وحده كفيل بتفتيت الصخر، بإجحاف شقوق وفوالج في القشرة التي ترتكز عليها البلاد وحياة الناس. وكان من الطبيعي أن تحدث الانهيارات بأشكال وميادين كثيرة. زلزال ما زالت هزّاته الارتدادية فعّالة من دون توقع موعد لنهايتها، ولا أين؟ على الأراضي السورية. وعليهم أن يكونوا أدوات في حرب إيديولوجية وعقائدية، أن يضربوا بسيف من يسطو على حياتهم ويصادر قرارهم وإرادتهم أينما كانوا، من مناطق النظام وصولاً إلى مناطق النفوذ التركي، ويدفعوا الضريبة من «لحم أكتافهم» بعدما لم يعد في البلاد ما يطعم هذه الأكتاف كي تحمل قليلاً من اللحم، وعليهم أن يخاطروا في البحار والبراري والصحارى من دون اكتراث بمن ماتوا قبلهم وابتلعتهم البحار والمحيطات، فحلم الهجرة هو الأكبر من بين أحلامهم على الرغم من كل السوريين الذين حصدهم هذا الحلم، بل هو الباقي الوحيد في بالهم، في الغالبية العظمى منهم، ومن لم ينجُ بعد، وما زال لديه بقية من وفرة تعبه وشقائه فيما مضى، ولا أتكلّم على حرامية الحاضر وتجار الحروب ومن باعوا ويبيعون دم الشعب وكرامته وأرضه ومستقبله، بل أحكي عن سوريين شرفاء عصاميين استثمروا بجهدهم الإنساني، وقدّسوا العمل قيمة عليا تميّز الإنسان، هؤلاء حتى من كان يفكر منهم في السفر خارج البلاد ولو لقضاء إجازة أو علاج أو زيارة أقاربهم، وقعوا تحت رحمة تعليق الرحلات الجوية في مطار بيروت، المنفذ الوحيد للسوريين منذ 14 عاماً، أولئك دفعوا ما تبقّى من دماء قلوبهم وعصارة جهدهم لشركات الطيران، فالغيت رحلاتهم، منها من يَعد بالتعويض، وغالباً الجزئي، ومنها من لا يرد على الاستفسارات، مطار بيروت الذي لم يكن المنفذ الوحيد للسوريين المسافرين فحسب، ما عدا بعض الرحلات من مطار دمشق إلى بلدان لا تكاد تعد على أصابع اليد، بل كان رئة لبنان الذي يعاني «ضيق النَفَس» و«ضيق العيش» بعد تمكّن الجهات الخارجية من الطبقة السياسية فيه، وقد أسافر في الفرقة بين مكونات الشعب اللبناني، فاختلفوا وتخالفوا فيما بينهم، وبقيت القوى الخارجية صاحبة اليد الطولى في لبنان حتى أوصلته إلى هذا الواقع الأليم، واقع تردّى بسرعة كبيرة حتى صار حقيقة، وليس غناءً، تصحّ فيه وفي الشعب السوري جملة فيروز «سوا ربينا». أمام هذا الواقع الأسود، الواقع الذي ينهش الأفئدة ويقضي على آخر ما تبقّى من قدرة على التحمّل، يطرح السوريون أسئلتهم، غالبيتهم سرّاً بينه وبين نفسه فيما لو بقي لديه بقية من قدرة على السؤال، وبعضهم يجهرون بها ليتلقّوا التخوين من شرائح أخرى، يطرحون أسئلة الغد، ملتفتين إلى ما يمكن تعريفه بالواقعية السياسية، لأنهم يريدون الخلاص، حتى لو كان خلاص اليائس الذي يتمسّك بما يعرض عليه حبل نجاة وحيداً. لكن حتى هذه الأسئلة، وهذه الواقعية السياسية لا تلاقي ما يدعمها، فلا نظام يرضى بشروط لا تجيبه، ولا معارضة أو داعموها يرضون بما يتمسّك به النظام. إلى ذلك الحين، حين اللقاء الأول، وباعتبار ذلك خطوة في طريق الحل السوري المزعوم، بين رئيسي النظامين، السوري والتركي، تستنزف الهزات الارتدادية، الجيولوجية، والعسكرية الدائرة هنا وهناك، ما تبقّى من هدنة بين السوري وبين حياته، السوري لم يعد يهرع إلى الشارع بعدما هرب إليه السوريون على مدى سنوات الحرب، ولحظة الزلزال، فلم يجد من ينشله منه، ولا من يدعمه ويعوّضه عن خساراته كلها.

لقد قدر السوري المعنى، وبات يعيش مع شعور عدمي، وحده يحصد ما تبقى من إمكانية للنهوض والعيش من جديد. هكذا هي حالنا، ربما يخجل السوري من الحديث عن كارثته أمام هول ما يحصل في غزة، لكن هذا لا ينفي أن مشكلته كبيرة ومعقّدة ومشتبكة مع حرب غزة، ومع قضية فلسطين عامة، وهذا ليس انطلاقاً من شعارات تجرعها السوري على مدى أكثر من 50 عاماً، منذ الهزيمة الكبرى 1967، شعارات فارغة، إنما تأسيس على حقيقة كبيرة تقول إن إسرائيل وجدت منذ اليوم الأول لتكون كما تريد أميركا والغرب، ولن يكف لا أميركا ولا الغرب عن الدفاع عنها ودعمها وإمدادها بكل أسباب القوة والبقاء. أما نحن، فلنا الهزّات الارتدادية من دون بنية تحتية ولا تعويض ولا مستقبل. ولا وطن نشعر أنه يسندنا ونلوذ به.

(روائية سورية في برلين)

تيتّم السوري منذ وعدته انظمة ما يفوق المائة من الدول بأنها صديقته، وانها ستدافع عنه وعن قضيته وتحميه، فصدّق الوعد

في حاجة تونس نوبة غرام

صلاح الدين الجورشي

فُجعت تونس فجر الاثنين الماضي، 12 أغسطس/ آب الجاري، بوفاة الفنان الرقيق والمحبّ للحياة والمخلص لقيم الثورة ياسر جرايدي. ودّع نشطاء المجتمع المدني صديقهم اللطيف الذي ساند مبادراتهم في الحانه وكلماته البسيطة والمعبّرة عن آلام الناس وتطلعات التونسيين. لعله الأخير من بين الذين بقوا مخلصين لشعارات الثورة التي حرّكت الشارع وقلبت الموازين، وصاغت حلماً لشعبٍ فقد الحرية والعدالة والإحساس بالكرامة. وبعد 13 عاماً كاد الحلم يتلاشى، وساد الاعتقاد بأن البلاد تكاد تعود إلى المربّع السابق. قال لابنة أخيه: «الذين يغادروننا يتحولون إلى نجمة في السماء». في اليوم الذي رحل فيه هذا الفنان الذي غيّر ابن عربي حياته ومساره، شهد مهرجان قرطاج الدولي عرضاً استثنائياً عنوانه «نوبة غرام»، جمع بين جمال الكلمات (شعر سيرين شكيلي)، وسحر الموسيقى (للفنان محمد علي كمون) وقوة الأصوات الصاعدة التي رجّت الجمهور بصفائها، وشقّت فضاء المسرح الأثري، وشدّت انتباه الآلاف، وفرضت عليهم التفاعل معها والتصفيق لأصحابها. ومما أضفى على العرض طابعاً مشهدياً رائعاً، اجتهاد المخرج وليد العيادي الذي نجح في تحويله إلى مشاهد شدّت انتباه جمهور لم يتربّ على المسرح الغنائي. حدث ذلك في سياق وضع مضطرب في تونس يسودُه الغموض، وتحيط به مؤشّرات قتل السياسة، ويفتقر إلى الصراع الجادّ بشأن القضايا الجوهرية التي تمسّ مستقبل الدولة والمجتمع. هناك حرب استنزاف بين السلطة وخصومها من جميع الأطراف والاتجاهات، فالسلطة تعمل على تحجيم الجمعيات والأحزاب المناهضة لها، ويعمل المعارضون على سحب الشرعية من المرشّح قيس سعيّد والعمل على إضعافه والقدح في قدراته ومصداقيته وشعبيّته. حتى بدا الصراع بين رئيس الدولة وأغلبية المجتمع السياسي والمدني يتجه نحو التنافي، تطغى عليه الرغبة المتبادلة في إزالة الطرف المقابل.

في هذه الأجواء، تصبح الثقافة الملجأ الذي بفضله يبقى المجتمع حيّاً ومقاوماً. تقاوم الثقافة الجادّة الرداءة بجميع أنواعها وأنماطها، لأن الرداءة تقتل الفكر وتبلّد المشاعر وتشوّه الذوق العام وتعمل على تنميط الأفراد والجماعات، وتهدف إلى القضاء على التنوّع والاختلاف. وبما أن الثقافة تحتاج الحرية التي بفضلها تنتعش وتزدهر وتعيش، لهذا السبب بالذات، يعتبر الفعل الثقافي عاملاً مهماً في المحافظة على قيم الثورة وتجلياتها المختلفة. الثورة التي تعني التغيير لصالح الناس ويمشارکتهم من أجل الارتقاء بهم. وهذا ما يعمل عليه العمل الثقافي البنّاء عندما يتناول مسائل الحب والبهجة والأمل، فيكون بذلك ثورياً بالضرورة، لأنه يحمي إنسانية الإنسان، وينمّي وعيه بذاته ووجوده، ويحافظ على العلاقات الاجتماعية من خلال دعم أهم ركائزها الأصيلة والعميقة. لأن مجتمعاً بلا حبّ ومعادياً للحب يتحوّل إلى كيان اجتماعي خاوٍ بلا روح ولا جمال، تسودُه الكراهية، ويقودُه العنف، بأشكاله المختلفة، إلى التفتّت والانهيار والموت.

لهذا الهدف، نظمت نسوةٌ تونسياتٌ مسيرة بمناسبة صدور مجلة الأحوال الشخصية التونسية، للمطالبة بإطلاق سراح جميع المعتقلات بسبب نشاطهن السياسي ومزاولتهن حقهن في التعبير. وربطت التنسيقية النسوية التي نظمت هذا الاحتجاج ذلك بظاهرة ارتفاع نسبة قتل النساء في تونس، التي بلغت أرقاماً قياسية في السنوات الثلاث الأخيرة. وعلّلت التنسيقية ذلك بتصاعد الخطاب السياسي الرسمي المشحون، حسب اعتقادها، بجرعة زائدة من العنف الرمزي، فكلما ارتفعت أصوات الحب وامتدّت وتنوّعت، تراجع، في المقابل،

متى تتعب إسرائيل؟

مالك ونوس

كلما ظننّا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي بدأت تتعب جرّاء مقاومة الشعب الفلسطيني حربها ومجازرها التي تقترفها يومياً بعد غزوها قطاع غزّة قبل عشرة أشهر، وجرّاء الانقسامات الداخلية التي تسبب فيها طوفان الأقصى والحرب، وجرّاء الخزي والعار اللذين لحقاها عبر العالم، تأتي إشارة لتقول إنها لم تتعب بعد، ولم تشبع من دماء الفلسطينيين وشعوب المنطقة. يكفي ضربها الحُدَيدة اليمنية واغتيالها القائد الفلسطيني إسماعيل هنيّة في طهران، والقائد الميداني في حزب الله فؤاد شكر، قبل أيام. ويكفي استمرارها في حرب الإبادة في غزّة وحربها على أهل الضفة الغربية وأهل الجنوب اللبناني، وضرب الأراضي السورية، لتقول إنها لم تتعب بعد، ذلك التعب الذي يمكن أن يُثنيها عن إجرامها. لكن التعب المقصود قد يحلّ بها فجأة، ومرّة واحدة، وتكون له تداعياته غير المحسوبة عليها وعلى سكّانها، إذا ما استمرّت المقاومة، وإذا ما قرّرت الشعوب العربية عدم الاستمرار بصمتِها ومواقفها السلبية.

لم يكن متوقّعاً أن تطيل دولة الاحتلال حربها التدميرية على الشعب الفلسطيني في غزّة هذه المدة الطويلة، وذلك بسبب الاحتمالات التي وُضعت أول الحرب عن عجزها عن خوض حرب طويلة تزيد انقساماتها الداخلية وتستنزف جيشها عتاداً وأفراداً، وتؤثر على اقتصادها، وتدفع سكانها من اليهود لمغادرتها واللجوء إلى دولٍ أكثر استقراراً، علاوة على الإدانات والسخط الدولي الذي يمكن أن تلقاه من الشعوب والحكومات، وتغيُّر الرأي العام العالمي سلباً تجاهها. وبرز من بداية الحرب أن قادة الكيان وضعوا أهدافاً كبيرة إلى درجةٍ يصعب تحقيقها. فهدف تدمير حركة حماس والقضاء عليها، وهدف الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين لدى الحركة، أظهرت المعارك وفترة الأشهر العشرة من التدمير غير المسبوق والإبادة الجماعية صعوبة تحقيقهما، على الرغم من أنهما أولوية لدى قادة العدو. كما أظهر القتال العبثي في غزّة لجنود العدو أنهم باتوا يقاتلون بلا هدف، بسبب عجزهم عن تحقيق أي إنجاز في حرب كان متوقّعاً لها أن تستمر أسابيع قليلة، لكّنها قاربت على إنهاء عامها الأول.

> سيكون تعباً يأتي إسرائيل مرّة واحدة ومن الحجم الثقيل، كما الإجهاد الذي يقضي على جسد كابَر طويلاً إلى حد إهمال علامات الانطفاء المفاجئ

أما الهدفان الآخران، إعادة ثقة الإسرائيليين بقادتهم وجيشهم وتوفير الأمان لهم، وترقيع استراتيجية الردع الإسرائيلية التي مزّقتها المقاومة، فقد أثبت استمرار نزوح عشرات آلاف الإسرائيليين من مناطق التوتر، ومحاربة الإسرائيليين على عدة جبهات فُتحت بوجههم، واستمرار المقاومة في غزة، استحالة تحقيقهما. كما برز احتفاظ المقاومة بقدراتها العسكرية، وقدرتها على استهداف مستوطنات غلاف غزّة، وقدرتها على إعادة بناء نفسها وتبنّيها تكتيكات جديدة أتعبت العدو وأصابت جنوده وقادته بالإحباط. أما الهدف الآخر غير المعلن، أو الذي يطلّ برأسه بين الفينة والأخرى، وهو تهجير سكّان القطاع إلى مصر أو أي مكان آخر وإعادة احتلاله من أجل استيطانه، فقد بيَّن رفض الغزّيين مغادرة القطاع وتشبثهم برماله عقم هذا التوجّه الإسرائيلي ومدى عجز الكيان إزاء شعبٍ مستضعفٍ ومذبوح. لم يكن ليخطر في بال أي محلّل عسكري، أو حتى جنرال إسرائيلي، أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ما زالت تحتفظ بقدرتها على إطلاق صواريخ على تل أبيب، بعد عشرة أشهر من حربٍ دمّرت كل أثر بشري في القطاع. ويأتي إطلاق صاروخين من منطقة قريبة من منطقة تجمع قوات عسكرية إسرائيلية قبل أيام، وللمرّة الأولى منذ مايو/ أيار الماضي، ليؤكد قدرة المقاومة على مفاجأة العدو، ويبعث رسالة تتعلق بفشل الإسرائيليين في القضاء على قدرات الحركة العسكرية. وقد برز في الحرب أن «حماس»، وغيرها من الفصائل المقاومة، تعيد حساباتها على الدوام وتغيِّر تكتيكاتها المتبعة في مقاومة جيش الاحتلال ومواجهته وإيقاع الخسائر المؤلمة بصفوفه، علاوة على ما نقلته تقارير عن إعادة الحركة بناء قدراتها القتالية في شمال غزّة ووسطها، على الرغم من الوحشية التي اعتمدتها قوات الاحتلال، والمتمثلة في استخدام قوة نارّية هائلة في تدمير كل قطاعات الحياة في جميع أنحاء غزّة.

تُتعب كل هذه المعطيات إسرائيل، لكنها تَتعَب أكثر عندما تتشكّل قيادة فلسطينية موحّدة تنهي الانقسام الفلسطيني فعلياً، وتبني على التضحيات الكبيرة التي قدّمها الشعب الفلسطيني في غزّة والضفة الغربية، وعلى المقاومة اللافتة التي أظهرها في وجه مشروع الإبادة الإسرائيلي في غزّة ومشروع التهجير في الضفة الغربية، وما خلا ذلك سيعني ضياع تضحيات هذا الشعب، وستبدو المقاومة أعمالاً منفردة ودورية، وليست عملية تراكمية كما يفترض بها أن تكون. وإذ كانت كل الاتفاقات السابقة ومحاولات وقف الانقسام الفلسطيني قد فشلت، جاء تزامن اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيّة مع توقيع اتفاق بكين للمصالحة الفلسطينية، في 23 يونيو/ تموز الماضي، ليصبح فرصة، بدلاً من المصيبة، ويدفع باتجاه تعزيز ذلك الاتفاق عملياً. محاولة تأخذ بالاعتبار حجم الخطر الوجودي الذي تواجهه «حماس» وفصائل المقاومة في قطاع غزّة والسلطة في الضفة، وخلفهما الشعب الفلسطيني بأسره، بفعل سياسات الحصار الإسرائيلي والغربي، وسياسات التجويع الممنهجة، علاوة على المجازر اليومية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي في غزّة، والتي يبدو أنها صارت سياسة ثابتة تهدف إلى إبادة سكّان القطاع.

إذا كان ما أتي عليه لا يُتعب دولة الاحتلال ويضع لعدوانها ضد دول الجوار وحروبها الدورية على الشعب الفلسطيني ومجازرها حدّاً، فإن فشلها في تحقيق أهدافها في حرب الإبادة الجارية بحقّ الشعب الفلسطيني يمكن أن تُتعبها. سيُتعبها فشلها في القضاء على «حماس» وفصائل المقاومة في غزّة، وفشلها في تهجير الفلسطينيين من القطاع. وسيُتعبها فشلها في استعادة الأسرى، وفشلها في تحقيق الأمان لسكان مستوطنات الشمال قرب لبنان والجنوب قرب غزّة. وسيُتعبها إرهاق جيشها وخسائره الجسيمة وفشلها في إعادة ترقيع استراتيجية الردع. وسيُتعبها فشلها في وقف الانقسام الداخلي والهجرة العكسية، وفشلها في منع إلصاق العار بها بسبب مجازرها، واستمرار رفع الدعاوى بحقّها أمام المحاكم الدولية، كذلك فشلها في استنزاف جيشها واقتصادها. فشل قد يُتعبها، ولكنه سيكون تعباً يأتيها مرّة واحدة ويكون من الحجم الثقيل، كما الإجهاد الذي يقضي على جسدٍ كابَر طويلاً إلى حد إهمال علامات الانطفاء المفاجئ غير المحسوبة.

(كاتب سوري)

عن الوساطة التركية بين مقديشو وأديس أبابا

الشافعي أبتدون

احتضنت أنقرة في 12 أغسطس/ آب الجاري، مفاوضاتٍ غير مباشرة بين الوفدين الإثيوبي والصومالي، بعد أن أعلن وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، في جولته الإقليمية أخيراً أن مبادرة إثيوبية دفعت تركيا إلى تقديم موعد المباحثات المقرّرة في الشهر المقبل (سبتمبر/ أيلول)، ولكن الشيطان يكمن في التفاصيل كما يقال، أتت النتائج مخيّبة من جديد قبل جلوس أعضاء الوفدين إلى طاولة المفاوضات وجهاً لوجه، فتمسّك الصومال بموقفه عدم الانخراط في محادثات مباشرة مع الوفد الإثيوبي، ما لم تسحب إثيوبيا مذكرة التفاهم المثيرة للجدل مع صومالي لاند، بينما تمسّكت إثيوبيا ببدء النقاشات وعدم ربط المذكّرة بالمباحثات الجارية، وانتهت «عملية أنقرة» الثانية من دون نتائج لتقريب الأطراف، ودفعهم إلى التوصل إلى كبح التوترات بين الدولتين.

ثمّة مفارقات تهيمن على عملية أنقرة، فالنخب السياسية في الصومال ترفض، جملة وتفصيلاً، فكرة دخول مباحثات مع إثيوبيا في قضيةٍ تمسّ سيادة الصومال ووحدة أراضيه، فمجرّد النقاش مع إثيوبيا في ما يتعلق بالوصول إلى المياه الصومالية في البحر الأحمر عبر صومالي لاند، ينتقص من سيادة البلاد، فليس من حقّ حكومة آبي أحمد في إثيوبيا نصب فخاخ نزاع مع جارتها والمساومة بحقوقها المائية، وتكمن الإشكالية المطروحة أيضاً في سياق الأزمة بين الجانبين، إلحاح مطالب إثيوبيا بالوساطة من كينيا وتركيا وقطر لإنهاء الخلاف الدبلوماسي مع الصومال، وفي الوقت نفسه، لا تلتزم بشروط التفاوض التي تطرحها مقديشو. ويصف الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، في خطاب له أمام البرلمان الصومالي هذا السلوك الإثيوبي بالمثل «ضربني وبكى سبقني واشتكى». فما جدوى مطالبها المتكرّرة لإنهاء النزاع الدبلوماسي المفتعل إثيوبياً، كما أن أديس أبابا لم تلتزم بعد بقرار الحكومة الصومالية إغلاق قنصلياتها في كل من جروي (عاصمة إقليم بونتلاند) وهرجيسا (عاصمة صوماليلاند)، ويعد انتهاكاً سافراً لسيادة الصومال، نتيجة ضعف الحكومة الصومالية إدارياً وعسكرياً في تنفيذ قراراتها مباشرة في هذه المناطق التي تتمتع باستقلال شبه ذاتي.

> القوة الناعمة التركية في القرن الأفريقي نقطة ارتكاز «عملية أنقرة» لرأب الصدع بين الصومال وإثيوبيا

لا توجد آفاق واضحة لمستقبل أي تفاوض تقوده تركيا أو دول إقليمية لإنهاء التوتّر الدبلوماسي بين مقديشو وأديس أبابا، فالحكومة الصومالية صعّدت مواقفها وأغلقت السفارة الإثيوبية في مقديشو، واستدعت سفيرها في أديس أبابا مع اندلاع الأزمة الدبلوماسية. وربما تبادر في الفترة المقبلة إلى وقف التعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني مع إثيوبيا، وهو ما يُفشل مساعي آبي أحمد وجهوده للتفاوض مع الحكومة الصومالية، ويسدّ أبواب التوصل إلى حلول وسط، لإنهاء هذه الأزمة التي افتعلها أبي أحمد، الذي تحوّل، في أعوام قليلة، من رمز للسلام والانفتاح السياسي في منطقة القرن الأفريقي إلى مثير للاضطرابات والمشكلات.

بحكم العلاقات التركية المتينة مع الصومال وإثيوبيا، فإن إمكانية تحقيق اختراق في جدار الأزمة الدبلوماسية بين الجارتين احتمال وارد، إذا تراجعت إثيوبيا عن طموحها التوسّعي نحو البحر الأحمر من خلال مذكّرة تفاهم مع إقليم غير معترفٍ به دولياً، وتراجع سياساتها تجاه إمكانية الوصول إلى البحر الأحمر لأغراض تجارية وليست عسكرية بالدرجة الأولى، والتنسيق مع مقديشو، وهو ما استنكرته صومالي لاند تجاه مساعي تركيا في ردم الهوة بين مقديشو وأديس أبابا، والانخراط في إنهاء الأزمة والاتفاق فيما بينهما، لإيجاد حلول ممكنة تحقّق أديس أبابا من خلالها طموحاتها الاقتصادية، ويحاجج فريق الوفد الإثيوبي الذي رجع بخفّي حنين من أنقرة أن الرئيس الصومالي السابق، محمد عبد الله فرماجو، أعطى ضوءاً أخضر لأديس أبابا إمكانية الاستثمار في أربعة موانئ صومالية على المحيط الهندي، إبّان زيارة آبي أحمد مقديشو عام 2018، لكن حيثيات (ونتائج) هذه التفاهمات بين أبي أحمد وفرماجو لم تخرج إلى العلن، إلا قبل أيام بعد أن كشفتها وسائل إعلام إثيوبية وصومالية، ما يعكس الطموح الإثيوبي منذ وصول أبي أحمد إلى الحكم عام 2018 لضمان موطئ قدم في البحر الأحمر، ويستخدم فريق التفاوض الإثيوبي مذكّرة التفاهم الأخيرة ورقة ضغط على الوفد الصومالي، ما يفشل جهود الوساطة التركية حاضراً ومستقبلاً.

تسابق حكومة آبي أحمد الزمن للتوصل إلى صيغةٍ ما لطي أزمتها الدبلوماسية مع مقديشو، سيما قبل الانتخابات الرئاسية في صوماليلاند إجراؤها في نوفمبر/ تشرين الأول المقبل، فإذا لم تنجح أديس أبابا في تحقيق تفاهمات مع الحكومة الصومالية، فإن مغامرة توقيع اتفاقية مع حكومة موسى بيحي، والاعتراف بصوماليلاند مقابل الوصول إلى البحر الأحمر سيناريو وارد، من أجل دعم حملة موسى بيحي الانتخابية برصيد وإنجاز سياسي لم يسبق له مثيل، برغم المخاطر والارتدادات الأمنية والسياسية والإقليمية والدولية الناجمة عن هذه المغامرة غير محسوبة العواقب محلياً وإقليمياً.

(إعلامي صومالي)

معادلات صعبة وانتظارات عبثية في لبنان

يقظان التقي

يسود الانتظار العبثي والقلق في لبنان من شبح الحرب الواسعة، كما في جميع أرجاء الشرق الأوسط، وينتشر الخوف أكثر من أي وقت مضى من أحداثٍ تكسر قواعد الاشتباك المعلنة، ويشعر الجميع بتوتر شديد إزاء مزيدٍ من التصعيد بين إسرائيل وحزب الله اللذَين لا مصلحة لهما في خوض معركة أوسع نطاقاً، لكنهما يستعدّان لها. لقد استغرق الأمر وقتاً على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنيّة، في طهران، والقائد العسكري البارز في حزب الله، فؤاد شكر، في الضاحية الجنوبية، وهي علامة ربما على أنهما سيتصرّفان بحذر، إذ إنّ أي هجوم كبير على إسرائيل يجذب أميركا أكثر، وهي أقدمت في أسبوع على الإفراج عن أسلحة هجومية للسعودية، وتعزيز تحالف إقليمي عربي ودولي كبير ضد طهران، ووافقت الخارجية على بيع الدولة العبرية طائرات إف -15 وصواريخ ودبّابات بقيمة 20 مليار دولار، في وقت حشدت قوات عسكرية بحرية كبيرة في المنطقة، للدفاع عن حليفتها (وزير الدفاع لويد أوستن).

التزمت إيران وحزب الله بقواعد الاشتباك المعمول بها، ما أشاع انطباعاً أن الجبهة اللبنانية لن تشتعل كليّاً، وأن هذا الصراع لا يزال أقل تدميراً هذه المرة ينبغي لإيران أن تقرر، ما إذا كان بوسعها المخاطرة بإشعال حريق كبير في لحظة سياسية أميركية ضائعة بين رئيس أميركي، «قديم وبطة عرجاء»، جو بايدن، ورئيس جديد وإدارة جديدة. وكان أمين عام حزب الله حسن نصرالله قد صرّح «أن الحزب سيرد على اغتيال قائده العسكري في الوقت المناسب» وأن «الانتظار جزء من العقوبة».

> شاهد اللبنانيون إسرائيل وهي تدمّر جزءاً كبيراً من قطاع غزّة، وتقضي على قادته وتقتل المدنيين، الأمر الذي تهدّد بالرد بمثله في لبنان

وفي الأثناء، يخشى أن يدخل لبنان أكثر مما كان متوقعاً في حرب المشاغلة والمساندة في معادلات وتصوّرات مختلفة عن مرحلة (1993-1996)، لا تحمي بيروت ولا اللبنانيين، فالضاحية الجنوبية، مثلاً، أكثر حذراً من كل شيء، يجلو عنها سكانها ليلاً. ولكن الناس تستمرّ في العيش نهاراً، وثمّة خوف من أن تطول حرب الاستنزاف، وتؤدّي إلى اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل بسبب تفوّقها التكنولوجي والجوي.

ذهب رئيس حكومة دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو بعيداً في الكونغرس الأميركي، مستعيداً الخطر الوجودي الذي عاشته إسرائيل في الهجوم متعدّد الجبهات في 1973، باعتبار ذلك جزءاً من عامل الوقت، الذي يأمل أن يتوّج الخريف المقبل بفوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية. في المقابل، يسعى الرئيس جو بايدن إلى تعويض خروجه من السباق الرئاسي من خلال نجاح جهوده الدبلوماسية لوقف حرب غزّة وترتيب شرق أوسط جديد وفق الرؤيتين الأميركية والإسرائيلية، لكنها جهود تقلصت إلى حدود فرضيات من دون تأكيد، لتحقيق هدنة أيام في المنطقة تخفّف من حدّة الصراع، ويمكن أن تمنع إيران ولبنان من فتح جبهة جديدة.

ليست الأزمة في الرد، وإنما في شكل الرد الإسرائيلي على إيران والحزب في وقت غادرت الغالبية من رعايا السفارات الأجنبية بيروت، وألغت شركات الطيران رحلاتها إلغاءً متسلسلاً من بيروت وإليها، ويجري تنظيم عمليات إجلاء بحرية ضخمة لعشرات الآلاف من الرعايا العرب والغربيين.

أسبوعان على حافة الهاوية ومن الخيارات الصعبة، مثلاً وقتاً وثقيلاً، وبدّدا التفاؤل المتزايد بأن إسرائيل وحركة حماس معنيّتان بالتوصل إلى وقف إطلاق نار، ما يوقف القتال على الجبهة اللبنانية، وسط ضغط دبلوماسي، وصل إلى مناقشة التفاصيل، على أساس أن المحادثات دخلت خط «العشر يارادات» (وزير الخارجية أنتوني بلينكن).

اللبنانيون أسرى الحرب واللاحرب، والشوارع والمحلات التجارية مفتوحة مع تزايد صور الشهداء الخمسمائة في غالبيتهم من مقاتلي الحزب، وألفي جريح، ونحو مائة ألف نازح وتدمير منطقة الحدود الجنوبية بالكامل في حياة مصنوعة من التضحيات، على الرغم من قدرة حزب الله على تجاوز عشرة أشهر من الحداد العميق، وهو أمر ليس له قاعدته الشعبية عند غالبية أخرى من اللبنانيين في مشهد سياسي متباين ومتناقض، ولا يعرف كيف سيوظّف حزب الله وإيران كل تلك القوة داخلياً.

لقد شهدت إيران كيف نجحت استراتيجيتها المتمثلة بمحاصرة إسرائيل بوكلاء وبعدم إفساد اتفاق نووي جديد مع واشنطن، لكنها تشهد اليوم ضرب إسرائيل نقاطها الأكثر ضعفاً في طهران وبيروت والحديدة في اليمن، وكيف جرى محو قواعد الاشتباك القديمة في الشرق الأوسط، ما سيغيّر موقع الحزب في ما يخص إسرائيل، ويجعله في مكان آخر، من طرف عدائي على الحدود، يحافظ على الهدوء بعد العام 2006، إلى مرحلة جديدة مكلّفة جداً لمقاومة تقاتل في أرضها وبين ناسها، ويسقط مقاتلوها بين الأحياء، وينزح الناس وسط تدمير اجتماعي هائل. تسأل الناس عن أحوالهم، وهم يريدون حياة طبيعية،هم الذين يتلقون ضربات لا تحصى. في الجنوب فقد ناخبو الحزب منازلهم ذات مرة، ولا يريدون أن يحدث هذا مرّة أخرى.

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات لياك حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads